بحثت التعديلات واكتشفت إقرارها بمراسيم ضرورة

«الصحية» ناقشت التعديلات على قوانين الإعاقة والرياضة والحضانة العائلية

اجتماع لجنة الشؤون الصحية بمجلس الأمة أمس

جانب من الاجتماع (تصوير: صالح محمد)

القويعان: اللجنة أرجأت مناقشة مشروع قانون الحضانة العائلية لبحث التعديلات المقدمة عليه

تأجيل الاجتماع مع الوزير العبدالله إلى اجتماعات لاحقة لبحث خطة الطوارئ الحكومية

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية في اجتماعها بمجلس الامة امس التعديلات المقدمة على قوانين حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة والهيئات الرياضية «اللجنة الاولمبية والاتحادات والاندية الرياضية».

وقال رئيس اللجنة النائب حسين القويعان في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان أعضاء اللجنة بحثوا التعديلات واتضح انها جميعها سبق اقرارها من خلال مراسيم ضرورة أو من خلال التعديلات النيابية في المجالس السابقة وعليه لم يتم اجراء اي تعديل.

وأضاف النائب القويعان ان اللجنة انتقلت الى مناقشة مشروع القانون الرئيسي على جدول اعمالها اي قانون الحضانة العائلية إلا ان المجتمعين أرجاوا المناقشة الى وقت لاحق لبحث التعديلات المقدمة عليه. وأوضح انه كان يفترض باللجنة ان تبحث مع وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الصحة الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح خطة الطوارئ الا انه سبق للوزير العبدالله أن عرض خطة وزارته في الاجتماع النيابي الحكومي الذي عقد الاسبوع الماضي وعليه تم الاتفاق على تاجيل الاجتماع مع الوزير الى اجتماعات لاحقة.

أكدوا أنهم لن يسمحوا لأحد بالعبث ..وأن القانون سيطبق على الجميع

نواب: سنتصدى لإهدار المال العام في مناقصة محطة الزور الشمالية

كتب مصطفى كامل

خليل الصالح

حمود الحمدان

شدد النائب حمود الحمدان علي ضرورة الالتزام فقط بما وضع من مواصفات ونصوص قانونية تتعلق بترسية المناقصات مؤكدا انه سوف يتصدي لاي محاولة لاهدار المال العام.

جاء ذلك خلال حديثه حول مشروع محطة الزور الشمالية واوضح الحماد انه مستعد للموافقة علي اي طلب يقدم بشان لجنة تحقيق في مناقصة مشروع محطة الزور الشمالية.

من جانبه كشف النائب خليل الصالح انه كان احد من تولوا قضية محطة شمال الزور في المجلس السابق حيث التقى مسؤولي جهاز المبادرات المسؤول عن المشروع بشكل مباشر واضاف انه التقى ايضا بالمتناقصين الذين خسروا في هذه المناقصة.

واوضح الصالح انه انتهى الى ان الاخفاقات التي تحدث بالبداية هي ذاتها التي تؤدي لإيقاف مثل هذه المناقصات لافتا انه تقدم لمشروع محطة شمال الزور خمسة شركات بنظام الـ B. O. T وتم استبعاد شركتين احداهما سعودية لم تستوف الشروط الفنية كونها قوية بجانب الكهرباء وضعيفة فيما يخص المياه اما الشركة الثانية استبعدت لانها لم تستوف شروط المناقصة الخاصة ولم تقدم C. D مدبلج.

واشار الصالح الى ان المشكلة بالاساس تكمن في الترتيبات التي تحدث تعوقها امور ادارية وايضا تطبيق القانون وعدم تطبيق في قضايا اخرى.

واوضح ان المشكلة حاليا تكمن في اما السكوت عن المخالفات والملاحظات الفنية الموجود وبالتالي يتم القبول باقل الاسعار المقدمة او ان يتم الرجوع للمربع الاول وتعاد المناقصة من جديد.

وعن من يتحمل المسؤولية في قضية محطة الزور قال الصالح ان كل جهة تحاول ان تدافع عن نفسها ووجهة نظرها فتطبيق القانون من البداية يفترض ان يتم للنهاية واضاف انه كان يتعين على الجهات المعنية ان تمنح الشركات التي تم استبعادها او التي لم ترسي عليه المناقصة دورا منوها ان الدولة لديها محطة الزور الشمالية والجنوبية ومحطات اخرى مساندة الى 4800 ميجا وات وبالتالي الترتيب لابد ان يحدث بشكل سريع من خلال اعادة الخلل واسباب وجود اخطاء فنية وادارية.

وعن امكانية اعادة المناقصة قال ان الاعادة تؤدي الى زيادة الدورة الزمنية مطالبا بضرورة العودة لقانون جهاز المبادرات لاستطلاع هل يسمح بالتفاوض ام لا مشيرا انه ممكن لشركة ان تربح المناقصة وبالرغم من ذلك يكون لديها اخفاقات في بعض الامور مؤكدا ان كافة الاحتمالات واردة.

اقترح منحهم مكافآت مالية أسوة بالعسكريين وموظفي القطاع النفطي

الكندري يطالب الحكومة بإيقاف قرار الإحالة إلى التقاعد لمن بلغت خدمتهم ثلاثين سنة

عبدالكريم الكندري

قرار الإحالة بهذه السرعة فيه إضرار كبير على الموظف وأسرته لأنه لم يعط أي مهلة لتسوية التزاماته المالية

تجديد الدماء في الوزارات أمر مطلوب لكن ليس على حساب الخبرات

طالب النائب د. عبدالكريم الكندري مجلس الوزراء بايقاف العمل بالتوجيهات التي تقضي باحالة كل من بلغت خدمته ثلاثين سنة إلى التقاعد لمزيد من الدراسة بالاضافة إلى منح المحالين مكافآت مالية أسوة بما هو معمول به مع العسكريين وموظفي القطاع النفطي.

وأوضح النائب د. الكندري أن تطبيق قرار الإحالة إلى التقاعد بهذه السرعة فيه إضرار كبير على الموظف وأسرته لأنه لم يعط أي مهلة لتسوية التزاماته المالية كونه يستلم راتبه كاملاً وبغضون أقل من شهرين سيفقد وبشكل مفاجئ الجزء الكبير منه باخراجه للتقاعد مما سيسبب الإرهاق على كاهل الأسرة بالكامل التي كانت تعيش بوضع اجتماعي مريح لتدخل باطراب مالي بسبب تقاعد رب الأسرة.

وطالب النائب د. الكندري بمنح المتقاعدين من الوظائف العامة مكافآت مالية أسوة بالعسكريين والعاملين بالقطاع النفطي أولا من باب العدالة و المساواة التي كفلها الدستور وثانيا لضمان العيش الكريم لمن أمضى من عمره 30 عام في خدمة هذه البلد المعطاء.

وختم النائب د. الكندري أن تجديد الدماء في الوزارات أمر مطلوب لكن هذا لايكون ايضا على حساب الآباء والأمهات وأرباب الأسر فمن الواجب أن تكرم الحكومة هؤلاء على سنوات خدمتهم للكويت لا أن تتسبب بالضرر لهم ولعوائلهم بتطبيق هذه التوجهات دون دراسة أبعاده الإجتماعية والإقتصادية على المشمولين بالقرار.

بالتنازل عن الأراضي لمصلحة «السكنية» في المطلاع وغرب عبد الله المبارك

نواب الأمة: مبادرة وزير الدفاع خطوة على طريق حل الأزمة الإسكانية

خليل الصالح

الصالح: مبادرة صائبة تنم عن بعد نظره وجدية في تلمس هموم المواطنين

الجلال: على الحكومة العمل على تفعيل هذا التوجه على وجه السرعة لإنهاء معاناة المواطنين في الحصول على بيت سكني

أثنى النائب خليل إبراهيم الصالح على إعلان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح بان وزارة الدفاع مستعده للتنازل عن الاراضي لمصلحة « السكنية » في المطلاع وغرب عبد الله المبارك على ان تخصص جزءا من المشروعات لمنتسبي الجيش.

وقال الصالح في تصريح صحافي ان هذه الخطوة الصائبة من قبل وزير الدفاع والتي تنم على بعد نظره وجديته في تلمس هموم المواطنين ومد يده لكل مافيه مصلحة المواطن هي إضافة للخطوات الإيجابية السابقة التي يخطيها معالي الوزير في الاتجاه الصحيح متمنيا له السداد والتوفيق ، وفي الوقت ذاته دعا الصالح وزارات الدولة المعنية بقضية الاسكان ان تبادر هي ايضا مبادرة وزارة الدفاع للعمل بشكل جاد وسريع لحل هذه القضية المؤرقه

وفي سياق متصل أشاد النائب طلال الجلال بمبادرة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الفريق م. خالد الجراح الصباح التي تشمل تنازل الوزارة عن أراضيها تمهيدا لتخصيصها لإنشاء مساكن للمواطنين أو العسكريين المنتسبين للوزارة.

وقال الجلال في تصريح صحافي إن تلك المبادرة تعد خطوة نوعية في الاتجاه الصحيح في سبيل المساهمة في حل الأزمة الإسكانية التي طال أمدها لأكثر من 15 عاما والتي عانى منها المواطنون كثيرا. موضحا أن تنازل الوزارة عن أراضيها سواء للعسكريين أو المواطنين سيساهم في تخفيف هذه الأزمة.

وأضاف الجلال : إن هذه المبادرة تحتاج إلى خطوات أخرى تزامنية معها وليس بمفردها، وعلى الحكومة العمل على تفعيل تلك المبادرة على وجه السرعة وذلك لإنهاء معاناة المواطنين في الحصول على بيت سكني ، وليس هذا فحسب يجب على الحكومة الإسراع في إنشاء مدن إسكانية جديدة لإيجاد حل نهائي للأزمة الإسكانية ، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة في منح جميع فئات وشرائح المجتمع المستحقة لبيت سكني ، مطالبا في الوقت ذاته بضرورة التخطيط لتخصيص بيوت سكنية للأجيال المقبلة وإدراج ذلك ضمن خطة الحكومة التنموية حتى لا تتفاقم الأزمة.

قانون تنظيم العمل في التعليم الخاص سيكون على رأس أولويات اللجنة

الحويلة يطالب الحجرف باتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المدارس التي رفعت الرسوم دون وجه حق

محمد الحويلة

طالب رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشادالبرلمانية النائب د. محمد الحويلة وزير التربية وزيرالتعليم العالي نايف الحجرف باتخاذ الاجراءات القانونية حيال بعض المدارس الخاصة التي قامت برفع الرسوم على الطلبة بدون وجه حق، معلنا ان اللجنة ستولي هذا الموضوع اهمية خاصة وستبحثه مع الوزير في القريب العاجل.

وقال الحويلة في تصريح صحافي ان وزير التربية والتعليم العالي مطالب بفرض رقابة على بعض المدارس الخاصة، التي رفعت الرسوم، حتى وصلت إلى مبالغ غير منطقية فمن غير المعقول ان تكون رسوم احدى مدارس رياض الاطفال على سبيل المثال لا الحصر 2000 دينار، محذرا من مغبة عدم وجود رقابة صارمة عليها.

واضاف الحويلة ان هناك بعض المدارس أعطت نفسها الحق في زيادة الرسوم بحجة واهية، بينها انها تعلم الطلبة باللغة الأجنبية، علما ان هناك أكثر من 50 الف طالب كويتي يدرسون في هذه المدارس، ويعانون من التكاليف الباهظة، لافتا إلى ضرورة تحمل وزارة التربية مسؤوليتها، بعدم السماح بزيادة الرسوم على أولياء الأمور.

واستغرب الحويلة تهاون وزارة التربية مع هذه المدارس التي تعمل بدون رقيب ولا تجد من يحاسبها، رغم ان هناك لوائح وضوابط تمنعها من رفع الرسوم دون الرجوع إلى وزارة التربية،وتقديم حجج تبرر أسباب رفع الرسوم، مشيرا الى اننا نسمع من مسؤولي الوزارة دعوات إلى الأهالي بعدم دفع أي رسوم إضافية، ونقرأ عن عقوبات ستفرض على المدارس المخالفة، ثم نتبلغ من الأهالي ان الزيادات تفرض عليهم فرضا وان المدارس غير آبهة بقرارات الوزارة، فاصبح لدي قناعة بان بعض اصحاب هذة المدارس هم تجار فقط لا يولون اي اعتبارا للعمل التربوي والتعليمي.

واكد الحويلة على اهمية خضوع اعضاء هيئة التدريس الى اختبارات للتعرف على مدى كفاءتهم المهنية قبل التعيين وبعده، اسوة بالاختبارات التي يخضع لها المعلمون في المدارس الحكومية.

كما طالب الحويلة باحداث ثورة في التعليم الخاص على صعيد المباني والادوات التعليمية والمستوى التعليمي للمعلمين والمعلمات، اذ يجب ان تتناسب مع مايدفعه الطالب من رسوم عالية، وان تتحول فكرة التعليم الخاص في الكويت من عمل تجاري الى عمل تعليمي.

واعلن الحويلة ان قانون تنظيم العمل في المدارس الخاصة سيكون على رأس اولويات اللجنة التعليمية، والتي ستدفع نحو اقراره في بداية دور الانعقاد المقبل.

واختتم الحويلة تصريحة داعيا وزارة التربية الى وضع آلية تحمي الأسرة الكويتية وأبناءها من عاصفة ارتفاع رسوم المدارس الخاصة، مؤكدا أن هذه الارتفاعات غير المدروسة ستهدد معادلة التميز العلمي مقابل ميزانيات الأسر، ما سيؤثر بالسلب على مخرجات العملية التعليمية التي هي أساس أي تنمية أو تطور في أي مجتمع من المجتمعات.

الطريجي يسأل عن إجراءات تأجير استغلال مبنى الشيخ سعد للطيران

عبدالله الطريجي

لماذا لم يعط حق استغلال المبنى لأكثر من شركة لتخفيف الضغط عن مطار الكويت الدولي ؟

قدم النائب عبدالله الطريجي سؤالا برلمانيا إلى وزير المواصلات حول الإجراءات التي تمت بمبنى الشيخ سعد للطيران العام من الشركة الوطنية الى شركة طيران، «فيما يلي نصه »:

لقد أعلنت شركة طيران «فلاي دبي» وعلى موقع صفحتها الالكترونية انه اعتبارا من 15 سبتمبر فانه سيتم تسيير رحلات الإقلاع والوصول ستكون من مبنى الشيخ سعد للطيران العام ، ومن المعلوم أن مبنى الطيران هذا كان معدا للاستخدام من قبل شركة الطيران الوطنية ...ولمعرفة تفاصيل ذلك، يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي :

1 – ماهي الكيفية والشكل القانوني والتعاقدي الذي بموجبه انتقل حق استغلال مبنى الشيخ سعد للطيران العام من الشركة الوطنية الى شركة طيران «فلاي دبي» ؟

2 – يرجى تزويدنا بنسخة من العقد السابق لاستغلال مبنى الشيخ سعد للطيران العام من قبل الشركة الوطنية ، وكذلك تزويدنا بنسخة من العقد الجديد مع شركة طيران «فلاي دبي».

3 – لماذا لم يتم الإعلان عن تأجير مبنى الطيران المذكور لتكون هناك منافسة بين عدد من الشركات ؟

4 – لماذا لم يعط حق استغلال مبنى الطيران المذكور لأكثر من شركة لتخفيف الضغط عن مبنى مطار الكويت الدولي ؟

5 – يرجى تزويدنا بأسماء الشركات المستفيدة ماديا واقتصاديا من العقد الجديد .

العدواني: خطوات وزيرة الشؤون تسير في الاتجاه الصحيح

عبدالله العدواني

هناك حاجة ضرورية للاهتمام بقطاع المساعدات وإيجاد آلية جديدة لمتلقي الرعاية الاجتماعية

وصف النائب عبد الله العدواني اعلان وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل انشاء الهيئة العامة للرعاية الاجتماعية بالخطوة الصحيحة لتفعيل بعض قطاعات الوزارة وتفكيكها الى هيئات تساعد القائمين على الوزارة للارتقاء بالعمل وتذليل الصعوبات معتبرا هذا الامر نهجاً تطويرياً يحسب لصالح الوزيرة ذكرى الرشيدي التي تعمل بصمت ولديها رؤية تطويرية للوزارة ككل .

وقال العدواني في تصريح صحافي ان قطاع الرعاية الاجتماعية يجب أن يتحول الي هيئة لتطوير اعماله مشيرا الى أن الخطوات لتحويل بعض قطاعات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل سيساعد على تلافي الاخطاء وتحسين الخدمات المقدمة سيما وانه «الوزارة» تضم قطاعات كبيرة ومهمة ولها ارتباط واسع بمؤسسات الدولة وزاراتها الامر الذي استدعى القائمين الى تحويل بعض قطاعاتها الهامة الى هيئات . ورأى العدواني الحاجة الى الاهتمام بقطاع المساعدات وإيجاد الية جديدة لمتلقى الرعاية الاجتماعية تمكنهم من العيش الامن وتوفير كافة الاحتياجات المالية لهم مشيرا الى انه سيتقدم باقتراح لإيجاد محفظة مالية يصرف منها على المحتاجين والأسر المتعففة والتي تعاني من الديون وفق الية تحفظ لهم كرامتهم وتعينهم على الاعباء المالية المتزايدة.